

قضية اليوم

استعادة قطاع الخلوي... قبل أيّ عملٍ آخر

أضحت هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل بأنه «يتوجب على وزارة الاتصالات أن تُبادر وبشكل فوري وتلقائي، إلى استلام قطاع الخلوي»، هذه استشارة لم يلجا إليها وزير الاتصالات محمد شقير بالرغم من توصية لجنة الاتصالات النيابية بذلك، اولويتها كانت السياسة لا القانون. ولتصويب المسار، على الوزير طلال حواط استرداد القطاع قبل البحث في مستقبله

إيلي الفرزلي

«يتوجب على وزارة الاتصالات ممثلة بشخص الوزير أن تبادر، وبشكل فوري وتلقائي، ومنذ الساعة الصفر ليوم الأربعاء الواقع فيه 2020/1/1، إلى اتخاذ الإجراءات الإدارية والعلمية كافة لاستلام إدارة القطاع الخلوي، على أن تتولى وزارة الاتصالات بواسطة المديرية العامة للاستثمار والصيانة مهمة الإدارة، من دون الحاجة إلى أي ترخيص أو موافقة يصدران عن أي مرجع آخر سواء في السلطة التنفيذية، القضائية أم التشريعية».

بهذا الوضوح، ردت هيئة الاستشارات

هيئة الاستشارات:
استرداد القطاع لا يتطلب
موافقة مجلس الوزراء

والتشريع في وزارة العدل على السؤال الذي وجهه إليها رئيس لجنة الاتصالات النيابية حسن الحاج حسن (بناءً على توصية من اللجنة): هل يحتاج استرداد إدارة القطاع في ظل عدم التمديد للشركتين الخليويتين إلى قرار مجلس الوزراء؟ ميزر السؤال كان التصارب في الآراء بين أعضاء لجنة الاتصالات، في جلسة الـ 20/1/2020، الذين اصرروا على أن الاسترداد لا يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء، وبين وزير الاتصالات

تقرير

14 شباط 2020: الحريري «ثائراً» على باسيل

ميسم زرق

في الشكل كما في المضمون، سنتر الذكرى الـ 15 لانغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2020 كحدث عابر. نحت وطأة التباينات التي شقّت صفوف الـ 14 آذار، ستحضر مكوناتها إلى الجبال كمن يأتي «التقديم واجب العزاء»، بلا أي انتماء لفكرة أو روح. هذا المشهد ليس جديداً، ولن يكون مفاجئاً. تكثر ذلك في السنوات الماضية، مع فارق أساسي هذا العام فتمّطل بد«خروج الرئيس سعد الحريري من السلطة ومن التسوية مع الرئيس ميشال عون». سيرتفع الصوت الاعتراضي للحريري ضد رئيس كتل «لبنان القوي» جبران باسيل... ثم يعود أذواجه هو والمدعوّون من حلفائه

القُدامي كلّ إلى مملكته، حيث لم معارضة، على الرغم من التوحّد ضدّ العونيين. بحسب الدعوات التي ورّعت، سيشارك نحو 3500 شخص، إحياء للذكرى في قاعة ثقّلة كما جرت العادة، سيخلّلها «عرض شريط وثائقي وتحية وجدانية فنية إلى روح الرئيس الحريري ورفاقه الشهداء»، أما على المنبر، فلن يكون لغير الحريري كلمة في هذه المناسبة.

كلمة لن يجهّد خلالها رئيس تيار «المستقبل» في تبرير «تفاهم المصالح» الذي عقده مع باسيل. عوضاً عن ذلك، فإن التوجه حتى الآن بحسب المعلومات هو «التجيش القوي» السياسي ضد التيار العوني على قاعدة تصفية الحسابات، وتجريد

الخطاب باتجاه حزب الله». سيخرج الحريري «ثائراً» على باسيل في أول إطلالة «سياسية - شعبية» بعد انتفاضة 17 تشرين، وهو عاد مساء أمس إلى بيروت من باريس حيث كان ينتظر قبول طلبه للقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وفي الأيام الماضية، عقد اجتماعات مع دارثته القريبة ومجموعة من المستشارين لوضع العناوين للعرضة للخطاب. عناوين قابلة للتعديل وفق جو زيارة السعودية، إن حصلت قبل موعد الذكرى. كان من المفترض أن يحط الحريري في الرياض بداية الأسبوع الحالي، لكن الديوان الملكي لم ياذن له، وخاصة أن دخوله إلى المملكة مشروط باللقاء مع ابن سلمان. يقول العارفون إنه توسط لدى بعض أصدقائه من الفرنسيين والأميركيين لتعبيد الطريق، مؤكدين «الطلب ليس مرفوضاً، بل هو قيد البحث». قد يكون الحريري «رغبياً في جس النخب السعودي تجاهه كي يبني خطابه على هذا الأساس»، وربما ينتظر ابن سلمان موقفاً منه في 14 شباط كي يقز إن كان سيستقبله أو لا، بعدما ذهب إلى التسوية غصّباً عن الجميع من دون ضمانات سوى عودته إلى رئاسة الحكومة. لكن المؤكّد أن رئيس الحكومة السابق فريد أن يستعين بغطاء الملكة لمواجهة تصاعد مكانة «المعارضين» له في الساحة السنية. نهدا المشتوق في بيروت وأشرف عليها في الشمال إضافة إلى سبعة 8 آذار. وحسب ما كتشف مصادر مُتابة، فإن العلاقة بينه وبين رؤساء الحكومات السابقين ليست على ما

بتادية مهامهم المعتمد بعد تاريخ 2019/12/31 وانتخاب مجلس إدارة جديد.

هذه الخطوة صارت صعبة. بعد الفتوى التي أقرها عضو الهيئة القاضي محمد فواز وصدقتها رئيسة الهيئة القاضية جويل فواز ووافقت عليها المدير العامة لوزارة العدل رلي جدايل، فإن مفاعيل العقد مع «أوراسكوم» و«زين» قد انتهت منتصف ليل 31 كانون الأول الماضي، وبالتالي لا حاجة إلى مجلس إدارة جديد، إذ «يتوجب على وزارة الاتصالات أن تُبادر، وبشكل فوري وتلقائي، إلى استلام قطاع الخلوي» وعليه، يُفترض أن تكون المهمة الأولى لوزير الاتصالات الجديد بعد نبيله الثقة استرداد القطاع. أمامه استشارة لا تترك مجالاً للشك في أن من يريد تطبيق القانون عليه استلام القطاع فوراً، وقبل البحث في مصير القطاع. بعد التنقيذ، «يجوز لوزير الاتصالات أن يرفع كتاباً إلى مجلس الوزراء يطلب فيها إجراء مناقصة جديدة لإدارة القطاع أو يطلب إجراء مزادية وفقاً لدقتر شروط تُعدّه الهيئة المنظمة للاتصالات لمنح الترخيص». تلك خطوات لاحقة، لكن الأساس أنه «بانقضاء فترة التمديد الأخيرة للعقد أصبح لزاماً على الدولة اللبنانية أن تستلم فوراً إدارة قطاع الخلوي من الشركتين المشغلتين»، ولمزيد من التوضيح، وبما يمكن اعتباره رداً مباشراً على حجة شقير لعدم تنفيذ مضمون العقد، تُؤكّد هيئة الاستشارات أنه «لا يستقيم القول بضرورة الاستحصال على ترخيص أو موافقة لذلك الاسترداد من جانب مجلس الوزراء بحجة أن الأخير أجاز تمديد مدة عقدي الخلوي، وبالتالي يكون هو المعني بالترخيص باستعادة إدارة القطاع عند انتهاء فترة التمديد عملاً بقاعدة الموازاة في الصبغ. فهكذا قرار يفترض عندها أن مجلس الوزراء هو المولج بإدارة القطاع، وبالتالي يعود إليه، بالاستناد إلى هذه الصفة، أن يدير القطاع بالطريقة التي يراها مُلزم، لكن بحكم الأمر الواقع استمرت الشركتان في العمل كالمعتاد. وقد عمدتا بناءً على ذلك إلى الدعوة لجمعية عمومية تُعقد يوم غد. وعلى جدول أعمالها: أخذ العلم باستمرار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وأعضاء مجلس الإدارة والصيانة».

عبد الكافي الصمد

لم تتوانَ مجموعات من التيار الوطني الحر ومرافقي النائب زياد أسود من جهة، ومجموعات من المحتجين من مدينة طرابلس ومناصرين للقوات اللبنانية، من افعال توتّر طائفي ومناطقّي في البلاد ليل أمس، في أخطر مرحلة يمرّ بها لبنان والمنطقة. الحكاية كما جرى التداول بها على وسائل التواصل الاجتماعي، بدأت بعد اعتراف عدد من الشبان، بينهم مناصرون للقوات اللبنانية على وجود أسود في أحد مطاعم جونبة. ثمّ سرعان ما تطور الإشكال بعد قيام مرافقي أسود بضرب أحد الشبان الطرابلسيين وتصويره أثناء «إذلالهم» له، مع إطلاق عبارات «كانتونة»، وتوجيه الشتائم له. ومع انتشار الفيديو الذي يُظهر ما جرى، انتقل التوتّر إلى طرابلس، حيث تجمّع عشرات الشبان للتوجه نحو جونبة والمخرون مع دعوات وشتائم طائفية وتهديدات للتيار الوطني الحر. وبالفعل، توجّهت مجموعات من طرابلس إلى المترون، حيث حاولت القوى الأمنية منعهن من الوصول، فيما سُجّل إشكال على مدخل المترون بين مناصرين للوطني الحر والمجموعات الطرابلسية.

وبسرعة كبيرة، فُطع العديد من الطرق في البقاع الأوسط والشمال، بالانترام مع تجمعات على خط الساحل الجنوبي، وإطلاق عبارات ضد «الوطني الحر».

وليس خافياً وجود أجواء لدى التيار الوطني الحرّ تُؤثر إلى قرار بد«الردّ بالمثل» على الحوادث التي سجلت خلال الأسبوعين الأخيرين من قبل «شوار» يلاحقون نواباً ووزراء في التيار في أكثر من منطقة، إذ يعتبر الإشكال مع أسود أمس الثاني من نوعه خلال يومين، فضلاً عمّا حصل مع نائب رئيس مجلس النواب إليي الفرزلي والوزير السابق رائد خوري. هذا التصعيد الخطير يكاد يتحوّل إلى اشتباك طائفي، مع محاولات الفريقين شدّ العصب على حساب السلم الأهلي والتخريب الطائفي والمناطقّي، في لعبة وثقة تهدّد وحدة لبنان وسط كل أجواء التوتّر الطائفي التي تعصف بالأقليم.

التوتّر في طرابلس لم يكن وليد ساعة

تقرير

الكازينو يواجه الازمة: تخفيض في نسب ال Bonus

من الـ 40% إلى الـ 50%. لذلك يُعدّ واحداً من الأهداف الرئيسية لإدارة التوصل إلى اتفاق مع وزارة المالية لإعادة النظر بالحصة التي تأخذها. فضلاً عن سعي الإدارة إلى تمديد

تحاول الإدارة
إعادة النظر بالحصة
التي تأخذها

لليل أمس، إذ سبقه نهراً احتقان على خلفية قيام مرافقين لمحافظة الشمال رمزي نهراً بضرب أحد المحتجين في سرايا طرابلس، ما أدى إلى موجة غضب وتهديد للمحافظ بعدم العودة إلى المدينة.

ويوم أمس، لم تكن المرّة الأولى التي يخرج فيها محافظ الشمال من مكتبه في سرايا طرابلس خلسة، وبمواكبة أمنية، خشية تعرّض محتجين له تحمّصوا عند مدخلي السرايا، مُطلقين هتافات ضدّه، ومطالبين بإقالته من منصبه بعدما توعّده بمنعه من الدخول إلى سرايا المدينة مجدّداً.

فمنذ انطلاق شرارة الحراك الشعبي في 17 تشرين الأول الماضي، عمد عدد من الشبان والناشطين المنضوين في الحراك إلى الاعتصام أمام مدخلي سرايا طرابلس، بشكل شبه يومي، داعين إلى إقالة نهرا. اتهاموه بالفساد والمحسوبيات، ودخل بعضهم إلى مبنى السرايا واعتصموا أمام باحة مكتب نهرا في الطبقة الثانية، مردّدين هتافات وشتائم بحقه، بعدما فتحوا مكتب السرايا واعتصموا أمام باحة كاميرا هاتفه الخلوي المعتمد للبت المباشر، بدأ بإطلاق الهتافات ضدّ نهرا، بدفع حراس نهرا وعناصر الأجهزة الأمنية إلى عدم التعرّض لهم، خشية أن ينسبّ ذلك باندفاع المحتجين الموجودين في ساحة عبد الحميد

إلى التيار الوطني الحر، قبل أن يتسلّل عدد منهم إلى أمام مكتبه، حيث كالوا الاتهامات والشتائم له.

يوم أمس، تكزّر المشهد، فتوجّه أحد المحتجين، ويدعى خالد الديك، إلى أمام مكتب المحافظ. ومن هناك وبدعماً فتح كاميرا هاتفه الخلوي المعتمد للبت المباشر، بدأ بإطلاق الهتافات ضدّ نهرا، بدفع حراس نهرا وبمطالبا بخروجه من مكتبه لأن «طرابلس لا تبرده». ان يتسبّب ذلك باندفاع المحتجين على الديك وإنهال عليه مع عناصر

آخرين ضرباً ولكما بعدما نزعوا منه هاتفه الخلوي، قبل أن يتدخل عناصر الأجهزة الأمنية الموجودة في المكان لفكّ الإشكال، ويطلقوا سراح الديك قبل استفحال الأمر، خصوصاً بعدما وجّه ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، بعد دقائق من الإشكال، دعوات إلى الاعتصام أمام السرايا.

وبالفعل، لم تكّد تمرّ دقائق حتى كان عشرات المحتجين يتجمّعون أمام مدخلي السرايا، ما دفع عناصر القوى الأمنية المكلفة حماية السرايا إلى إغلاق المدخلين، ومنع دخول أو خروج أحد من السرايا وإليها، مُطلقين التهديدات بحق نهرا، ومتوعدين إيّاه بالانتقام لزميلهم، فيما كان البعض منهم يدعو إلى النزول إلى المترون، مسقط رأس نهرا، والاعتصام أمام منزله.

بعد مرور نحو ساعة على الاعتصام وإطلاق سراح الديك، غادر المحتجون مدخلي السرايا، الأمر الذي أفسح في المجال أمام نهرا للخروج من مكتبه مسرعاً باتجاه المصعد، ومنه إلى سيارته في الطبقة الأرضية. وغادر السرايا بمواكبة أمنية. وكاد الموكب يدهس أحد الناشطين الذين اعترضوا طريقه، وهو محمد شوك أحد المشرفين على هيئة «حراس المدينة»، ما دفع شوك وآخرين إلى بث فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يطالبون نهرا «بعدم العودة مجدّداً إلى طرابلس».

(هيلم الموسوي)



وبحسب معلومات «الأخبار»، تُدرس إمكانية توقيف كريدي في حال عودته إلى لبنان وحضوره جلسة التحقيق. اللافت في الأمر أنّ الإدارة الحالية للكازينو، لم تدع على كريدي أو تحقّق في التهم بحقه والهدر في المال العام، علماً بأنّها المعنى الأول بما يجري. وهي لم تُجر تدقيقاً داخلياً بشأن أداء الإدارة السابقة. جُلّ ما صرّح به خوري، سابقاً، أنه «حين تسلّمت الجلسة الأولى (بتاريخ 9 كانون الثاني 2020) بداعي السفر، وعقل، بصفته مُقدّم دعوى بحق كريدي ويطلب فيها تعيين حارس قضائي لحماية الأموال العامة والخاصة، المداخل بنسبة الـ 10%، وعام 2018 بنسبة الـ 12%، فانتقلنا من الخسارة إلى الربح».

(الأخبار)